الظروف الدوليّة والإقليمية المحيطة بالأحواز

المؤكد أنّ الأحواز كانت تتمتع بمركزها القانوني في ظلّ حكم الدولة الكعبيّة قبل وأثناء عهد عُصبة الأمم، إلا أن الدولة الفارسية (الإيرانية حالياً) قامت بتغيير مركزها القانوني بعد أن احتلتها عام 1925. والدولة الكعبيّة التي حكمت إمارة عربستان منذ عام 1690 حتى عام الاحتلال الإيراني، كانت تتمتع بالسيادة الداخلية والخارجية على حد سواء، ويتبين لنا ذلك من خلال التزاماتها الخارجية تجاه كل من الدولة البريطانية والعثمانية والفارسية، الأمر الذي يدلّ حتماً على تأكيد شخصيتها الدولية في الماضي القريب، وينذر بضرورة العمل على استعادة مركزها القانوني.

ومنذ أن وضعت الدولة الإيرانية يدها على الاحواز، أخذ الشعب الاحوازي يناضل بمختلف السبل المتاحة والمشروعة لاستعادة حقوقه الوطنية المسلوبة ولإعادة فرض سيطرته على إقليمه المحتل، فخاض هذا الشعب نضاله المرير بمفرده طيلة سنوات الاحتلال دون أن يتلقى دعماً عربياً أو دولياً يذكر، وكان الدافع الأساسي هو تطلع الأحوازيين إلى تحقيق أهدافهم المنشودة والمتمثلة في التخلص من نير الهيمنة الإيرانية وفرض سيادتهم على وطنهم المحتل.

وطيلة ثمانين عاماً من النضال، حالت الظروف الدولية والإقليمية دون تحقيق تطلعات الأحوازيين الرامية للحريّة، إلا أن هذه الظروف قد تغيرت بشكل واضح وجليّ بعد انهيار جدار برلين عام 1989 وتفكيك الاتحاد السوفيتي معه، ليهيمن على العالم بعد ذلك القطب الواحد والمتمثل في المعسكر الغربي وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية الراغبة في وضع يدها على العالم بشكل عام وعلى منطقة الشرق الأوسط الثريّة بشكل خاص.

وفي خضم تسارع الأحداث وتلاحقها بعد انهيار المعسكر الشرقي، يجد الاحوازيّون أنفسهم في حالة سباق مع الزمن لاستغلال الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بهم، خاصة وان هذه الظروف قد تميزت بإنهاء عدّة حالات نزاع وبؤر توتر في منطقة الشرق الأوسط، وذلك ابتداءً من حرب الخليج الثانية عام 1991 والتواجد الكثيف للقوات الأمريكية والبريطانية والدولية في منطقة الخليج العربي، ومروراً بتوقيع اتفاقية اوسلو للسلام الفلسطيني – الإسرائيلي عام 1993، واستقلال اريتريا في مارس عام 1993، والانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، فلاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق عام 2003، واغتيال رئيس الوزراء اللبناني رأفت الحريري في العام لحالي لينسحب على اثر ذلك الجيش السوري من لبنان، وانتهاء بإعلان الملك المغربي محمد السادس عن منح الصحراء الغربية (البوليساريو) الحكم الذاتي مؤخراً.

ولا يجوز أن تبقى الاحواز على حالها كبؤرة توتر مستمر في المنطقة، لذا لابد من إنهاء النزاع الاحوازي – الإيراني بشكل أو بآخر، خاصة وان هذا النزاع يزيد من تأزّم الأوضاع في المنطقة، والمعروف أن المناطق المتأزمة قادرة على تصدير ألازمات إلى المناطق المجاورة لها، وان تصدير الأزمات إلى مناطق الجوار سيخل حتما بأمن واستقرار المنطقة التي ترغب القوى العظمى في إنهاء حالة التوتر فيها وذلك من خلال استعادة الاستقرار والهدوء لها لكي يتسنى لهذه القوى الاستفادة من ثرواتها الطبيعية من نفط وغاز طبيعي ومياه عذبة ومعادن و...الخ.

وطوال السنوات الماضية اثبت الاحوازيين أنهم قادرين فعلا على خلق ألازمات المحلية على الأقل وذلك من خلال إصرارهم الشديد على التصدّي للمحتل الأجنبي والتمسّك بثوابتهم الوطنية والسيادية، لذا فان أي حل آخر من شانه أن يتنافى وتطلعاتهم المنبثقة أساس من حُبّهم للحريّة، سيتضارب حتما مع طموحاتهم وآمالهم في تحقيق الاستقلال ونيل الحرية الكاملة في وطنهم.

وهذا الواقع الذي فرض نفسه في الاحواز، سيكون مطروحاً حتماً ضمن حسابات القوى العظمى الراغبة في تحقيق الهدوء والاستقرار في المنطقة حفاظاً على مصالحها، لذا فان هذا الواقع الاحوازي

يجب أن يأخذ بعين الاعتبار إذا ما أدرجت القضية الاحوازية في اولويات سلّم القرارات الدولية ذات الصلة بالمنطقة.

والرغبة الاحوازية الملحة في تغيير الوضع الراهن والخروج من الهيمنة الإيرانية، تفرض على الاحوازيين فهم المتغيرات الدولية والإقليمية المحيطة بهم، ومحاولة استغلال هذه المتغيرات وما ستفرزه من ظروف جديدة قد تتلاءم والتطلعات الاحوازية، لذا فان المرحلة تفرض استعادة المركز القانوني للاحواز، ولا يأتي ذلك إلا من خلال انتزاع اعترافات دولية بعدالة القضية الاحوازية ومشروعيتها.

وكسب الاعترافات الدولية يبدو أمراً ممكناً إذا ما لملم الاحوازيين شملهم ووحدوا صفوفهم واجتمعوا على رأياً واحداً يفضي إلى التوقيع على مذكرة يتوجهون بها إلى المجتمع الدولي وعلى رأسه هيئة الأمم المتحدة، يطالبون فيها استعادة الشخصية الدولية للاحواز وتثبيت مركزها القانوني من جديد، حتى لو تطلب الأمر تدخل قوات دولية في الإقليم لحماية الشعب الاحوازي من الانتهاكات الإيرانية اليومية الصارخة تجاه ارض وشعب الاحواز.

هناك من يرى استحالة هذا التدخل في الشأن الاحوازي، مستمداً رؤيته هذه من الواقع الفلسطيني باعتبار أن مناشدة الأخوة الفلسطينيين لتدخل الأمم المتحدة لحمايتهم تكاد لا تنقطع منذ عدة عقود وحتى يومنا هذا، ولم تجدي هذه المناشدات نفعاً أمام تقاعس وعدم استجابة الأمم المتحدة للمطاب الفلسطينية المنهالة عليها لوضع حدّ للتجاوزات الإسرائيلية.

وحتى وان كانت هناك العديد من أوجه الشبه بين القضيتين الاحوازية والفلسطينية، إلا انه لا يمكن تجاهل أوجه الاختلاف بينهما، وما يهمنا هنا هو أن الأمم المتحدة لم تتدخل بالشكل المرجوّ ضدّ إسرائيل ولصالح الفلسطينيين، وذلك بسبب ما تملكه إسرائيل من تأييد ودعم دولي وغربي لا محدود، فالغرب هو من زرع هذا الكيان الغريب في الجسد العربي إبان الانتداب البريطاني في فلسطين، ويصف العرب إسرائيل بأنها ربيبة بريطانيا وأمريكا، والطفل المدلل لأمريكا، وقد ذهب البعض إلى حدّ التأكيد أن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية ساهم إلى حدّ كبير في تسيير العديد من الإدارات الأمريكية، كما أن هذا اللوبي يسيّر إدارة الرئيس الحالي جورج دبليو بوش.

وتختلف القضية الاحوازية عن القضية الفلسطينية في هذه النقطة تحديداً، بسبب ما تملكه الاحواز من ثروات هائلة وكذلك بسبب طبيعة المحتل، فعلى عكس إسرائيل المرغوب فيها غربياً، تعدّ إيران منبوذة تماماً من قبل المجتمع الدولي في الوقت الراهن، وما زاد الطين بلّة هو قدوم الرئيس المحافظ محمود احمدي نجاد على سدّة رئاسة الجمهورية في إيران، الأمر الذي تسبّب في تصعيد اللهجة الغربية وحدتها تجاه النظام الإيراني وفتح عدّة ملفات ساخنة ولعل الملف النووي وقضايا حقوق الإنسان وحقوق القوميات والأقليات العرقية تأتي في صدارة أوراق الضغط الغربية على إيران.

إن جميع هذه القضايا الإقليمية والدولية المحيطة بالقضية الاحوازية تبدو شائكة ومعقدة إلى حد كبير، ولكنها لا تمنع الاحوازيين إطلاقاً من العمل الجماعي الدءوب لتجاوز الصعاب والعقبات، بل على العكس تماماً، فأنها تدّق ناقوس الخطر لتنذرهم بضرورة التقارب والتالف والتكاتف بغية تحقيق الوحدة الوطنية التي تعدّ الضمان الوحيد لتحويل القضيّة الأحوازيّة من مجرّد قضيّة محليّة مهملة إلى قضيّة دوليّة تستحق الاهتمام وبالتالي التمكن من استعادة الشخصيّة الدوليّة والمركز القانوني للأحواز.

عباس عساكرة
2005/11/26